لن تمر . ولدينا القدرة لمنع تحقيقها . ان موقف اسرائيل تجاه قرارات الرباط غاية في الوضوح :

ا ـ ترفض حكومة اسرائيل ، جملة وتفصيلا، قرارات مؤتمر الرباط ، التي يقصد منها عرقلة التقدم نحو السلام ، وتحريك مصادر الارهاب ، وافشال كل خطوة نحو التعايش بسلام مع اسرائيل .

ب ـ بموجب قرارات الكنيست ، لن تتفاوض حكومة اسرائيل مع المنظمات الارهابية ، التي سياستها المعلنة السعي لتدمير اسرائيل ووسيلتها العنف الارهابي .

ج ـ اننا نحذر القادة العرب من ان يظنوا خطأ ان التهديد او استعمال سلاح العنف او القوة العسكرية سيؤدي الى الحل السياسي . هذا وهم خطر . هدف الميثاق الوطني الفلسطيني لا يتحقق ، لا بعمليات الارهاب ، ولا بالحرب المحدودة ولا بالحرب الشاملة ... ان قرارات الرباط لا تبرر اتخاذ قرارات اضافية (من جانب اسرائيل) ، بل تضيف تأكيدا جديدا على قراراتنا السابقة ... » (دافار ، ٧٤/١١/٦) .

وقد صادق الكنيست بأغلبية الاصوات على بيان رابين هذا ، مؤيدا موقف الحكومة السابق الداعي الى حل القضية الفلسطينية عن طريق المفاوضات مع الاردن ، على أساس وجود دولتين : « دولة يهودية ، عاصمتها القدس ، ودولة عربية اردنية ـ فلسطينية الى الشرق من اسرائيل » ، وهو الموقف الذي صادق عليه البرلمان الاسرائيلي عندما اصبح رابين رئيسا للحكومة ، وصادق عليه للمرة الثانية في ٧٤/٨/٢١ ، بعد مناقشة الحكومة الاسرائيلية « القضية الفلسطينية » يومها لاول مرة . وقد أثر بيان الحكومة هذا بأصوات الائتلاف ، بينما عارضه النواب الباقون ، لاسباب مختلفة ، في حين دعا عدد قليل منهم ، ومن هؤلاء المنتمون لاحزاب صهيونية مختلفة ، الحكومة الى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية شرط ان تغير موقفها من اسرائيل .

اما كتلة ليكود (التكتل اليميني المعارض) فقد أعلنت عن معارضتها لهذا الموقف ، داعية الى اتخاذ قرارات متشددة اكثر . وفي اجتماعات الكنيست تحدث زعيم الكتلة مناحم بيغن وكذلك شركاؤه بلهجة النقد المرير . وقد وصف بيغن حكومة رابين بأنها « حكومة العار » ، وقال ان قرارات الرباط هدمت كل الاسس التي قامت عليها سياسة الحكومة الاسرائيلية . وفي ٧٤/١٠/٣١ أصدرت كتلة ليكود بيانا حول قرارات الرباط ، جاء فيه : « ان جواب اسرائيل على قرارات مؤتمر الرباط يجب ان يكون واضحا : ١ ـ لا مفاوضات بعد الان مع الدول العربية حول يهودا والسامرة (الضفة الغربية) . ٢ ـ يجب اقامة حكومة تكتل وطني . ٣ ـ استيطان واسع في يهودا والسامرة ... » (هآرتس ، ٧٤/١٠/٣١) . وبالاضافة الى ذلك ، دعا بعض زعماء ليكود الى فرض القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية كرد على قرارات الرباط ، أي ضمها رسميا الى اسرائيل .

وقد علقت صحيفة دافار شبه الرسمية في افتتاحيتها ليوم ٧٤/١١/٦ على مواقف الاطراف الاسرائيلية المختلفة هذه بقولها انه لا « لا يوجد تناقض بين موقف الحكومة وموقف ليكود ازاء منظمات الارهاب ، ولكن التوجه لدى الطرفين مختلف : فالتجمع العمالي مستعد للمصالحة الاقليمية ، اما ليكود فغير مستعد للتنازلات في الضفة الغربية ، حتى مقابل السلام ... » . وكانت الصحيفة نفسها قد علقت في افتتاحيتها لليوم السابق (٧٤/١١/٥) على موقف اسرائيل من قرارات مؤتمر الرباط ، التي أشرنا لها ، بقولها « يوجد (الان) اجماع في الوزارة والاحزاب الصهيونية على عدم المفاوضات مع م. ت. ف... والان علينا ان نرى الى أي حد سوف ينجح كيسنجر في منع الجمود والتدهور » .

اهتمام بالموقف الاميركي

رغم التأكيدات الاميركية حول عدم حدوث تغيير في سياسة اميركا ازاء م. ت. ف. ، تسود الكيان الصهيوني التساؤلات والشكوك حول امكانية تغيير هذه السياسة ، خاصة بعد تصريح الرئيس الاميركي فورد عن وجوب استمرار المفاوضات « مع الاردن او منظمة التحرير الفلسطينية » . وقد علق مراسل هآرتس (٧٤/١١/٣) في اميركا على تصريح فورد هذا بقوله : « حسب مصادر البيت الابيض ، قد تعترف الولايات المتحدة بمنظمة